TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.7/L.3
5 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية عن أعمال دورته الثانية

المقررة: السيدة هيزر بوث دي جيوفاني (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

المقدمة والبنود ١ و٢ و٣ و٤

المتحدثون:	الموظف المسؤول عن الأونكتاد	اندونيسيا
	الأمانة	البرازيل
	اليابان	الجمهورية التشيكية
	اسبانيا (عن الاتحاد الأوروبي)	نيجيريا
	الصين	مصر
	رومانيا	

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وترسل طلبات إدخال تعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه **يوم الجمعة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥** إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8102
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657 or 5655

مقدمة

١- عـُقدت الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ في قصر الأمم، جنيف. وعقد الفريق العامل المخصص، أثناء الدورة، ٠٠٠ جلسة عامة و ٠٠٠ جلسة غير رسمية.

ألف - البيان الافتتاحي

٢- لاحظ **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** بارتياح، وهو يرحب بالمشتركين، أن أعمال الدورة الأولى لقيت قدرا كبيرا من الاهتمام من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وقال إنه قد أعجب بوجه خاص بكون المشتركين لم يعرِضوا عن معالجة المسائل الصعبة وبأنهم كانوا صريحين في وصف المشاكل القائمة. وإن اختلاف أوضاع البلدان وتباين مستويات التنمية قد اقتضيا اتباع مجموعة متنوعة من النهج القطرية إزاء تنمية مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أظهرت المداولات تنوعا ثريا في الآراء والخبرات وأتاحت إلقاء نظرة ثاقبة على دور الحكومات الحاسم في تهيئة بيئة مواتية لتنمية مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلا أن من المتفق عليه بوجه عام أن الحكومات قد تحتاج الى أن تتدخل لصالح مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة عندما تكون هناك جوانب فشل ملحوظة في عمل السوق، ورقابة على السوق الاحتكارية، وحواجز بيروقراطية أو تنظيمية أمام المنافسة والولوج الى السوق، أو عندما تشكل السياسات المنحازة لصالح المشاريع الكبيرة عائقا يمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المنافسة بفعالية.

٣- وانتقل إلى البندين الموضوعيين المدرجين على جدول الأعمال فقال إنه واثق بأنه سيتم استخلاص الأفكار الثاقبة القيـّمة والدروس المستفادة من تبادل التجارب القطرية فيما يتعلق بـ(أ) التفاعلات بين تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية، (ب) تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعماً لوضع سياسة لتعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلا إن مسألة التمويل ذات أهمية حيوية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تنمية قابلة للاستمرار، لأن وصولها إلى المؤسسات المالية الرسمية وأسواق رؤوس الأموال المنظمة كثيرا ما يخضع لقيود، مما يضطرها إلى أن تعتمد بدرجة أكبر من المشاريع الكبيرة على مدخراتها الخاصة وعلى ما تستبقيه من أرباح من أجل تمويل عملياتها. وقد دلت التجربة على أن إقامة تعاون أوثق فيما بين المشاريع الصغيرة، وبين المشاريع الكبيرة والصغيرة، مع تقديم الدعم الحكومي المناسب، يمكن أن يؤدي دورا هاما في تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. ويبدو أن هناك توافقا عاما في الآراء على وجوب قيام الحكومات باتخاذ تدابير تهدف إلى التقليل من المخاطر الملازمة لاقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وما يتصل به من تكاليف، بما في ذلك وضع برامج لضمان القروض، لأنه يمكن أن يكون لهذه التدابير تأثير هام على مواقف المصارف التجارية وممارساتها. ويتعين، في الوقت ذاته، النظر في التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومات أن تساعد عن طريق تعزيز المؤسسات المالية التي توفر خدمات مكيفة مع حاجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيرا، ينبغي تشجيع الروابط الأمامية والخلفية بين المؤسسات لأنها يمكن أن تجلب فوائد وفورات الحجم وأن تعزز القدرة التفاوضية للمؤسسات الصغيرة في تعاملها مع المؤسسات المالية. وقد حددت الأمانة أربعة مجالات عريضة يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: (أ) هيكل السياسة

العامة والهيكل التجاري لتنمية المشاريع، مع الاهتمام بوجه خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ب) الدعم المؤسسي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ج) تعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديثها؛ (د) التعاون الاقليمي بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأردف قائلا إن مجتمع المانحين قد قام بدور هام في هذا الصدد، وسيواصل بلا شك القيام بهذا الدور.

٤- ولاحظ في الختام أن قيام الفريق العامل المخصص بتحديد "أفضل الممارسات" وغيرها من العناصر الهامة المتعلقة بالسياسة العامة على المستويين الوطني والدولي يمكن أن يساعد إلى حد كبير في البحث عن السبل الكفيلة بتعزيز دور المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية التنمية.

الفصل الأول

التفاعلات بين تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية:

(أ) توليد الادخارات المحلية
(ب) الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل

تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

(البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال)

٥- عرضت على الفريق العامل المخصص، للنظر في هذين البندين، الوثيقتان التاليتان:

"القضايا المتعلقة بحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل"، تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد(TD/B/WG.7/6)؛

"التعاون التقني من أجل وضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم"، تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.7/7).

٦- عرض رئيس فرع الخصصة وتنمية المؤسسات التقريرين الموضوعيين اللذين أعدتهما الأمانة. ويتناول التقرير الأول، وهو "القضايا المتعلقة بحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل" (TD/B/WG.7/6)، الأسباب الرئيسية للصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضمان الحصول على التمويل المناسب من أجل تنميتها وتوسيعها. ويناقش هذا التقرير أيضا دور القطاع الرسمي، الذي يضم المصارف التجارية، والمصارف الانمائية، والمؤسسات المالية الخاصة المكرسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومصارف الادخار والتعاونيات الائتمانية، والمصارف الريفية، ورأس المال السهمي ورأس مال المخاطرة. ويبرز التقرير دور التمويل غير الرسمي، الذي يشمل التمويل الذي يوفره مقرضو الأموال الأفراد، ورابطات الادخار والاقراض المتبادل، وشركات التضامن، وما يتصل بذلك من قضايا، بما فيها الجوانب التنظيمية. وتخلص الوثيقة إلى بحث التدابير الكفيلة بتعزيز حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، بما في ذلك توليد المدخرات المحلية. أما التقرير الثاني، وعنوانه "التعاون التقني من أجل وضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم "(TD/B/G.7/7)، فإنه يناقش مجالات الاهتمام الرئيسية بما في ذلك الطريقة التي يمكن بها تعزيز التعاون التقني ووضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التنمية. وهو يستند إلى أعمال ونتائج الدورة الأولى، وبخاصة ما يتعلق بخلق ظروف "اطارية" مواتية، إلى جانب اطار سياسة عامة واطار تجاري سليم، فضلا عن ظروف سوق ناجعة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلا إن تدابير الدعم القائمة على السوق والمقدمة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تكفل توافر وكفاءة استخدام مدخلات أساسية،

مثل المعلومات عن التمويل والأسواق، تحتاج إليها المؤسسات لتنمّي نفسها ولتتوسع نحو أسواق التصدير. وقد تم التسليم أيضا بأهمية تعزيز الروابط فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على المستويين المحلي والدولي، من أجل تنمية هذه المشاريع وتحديثها. وأكد في الختام أهمية الدور الذي يقوم به مجتمع المانحين في توفير الدعم في مجالات شتى، منها، مثلاً، تعزيز القدرة البحثية والمؤسسية والروابط فيما بين المؤسسات، فضلا عن تقوية التعاون الاقليمي بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بقصد تعزيز دور هذه المشاريع في عملية التنمية.

٧- وقال ممثل **اليابان** إنه لا بد، لنجاح التنمية الاقتصادية، من مساندة القطاع الخاص والسعي إلى تعزيز روح المبادرة وزيادة الانتاجية. وأضاف قائلا إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دورا هاما في تحقيق هذا الهدف. وفي حين أن سياسة "الحد الأقصى من الانفتاح والحد الأدنى من التدخل" قد تكون أفضل سياسة تجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الحكومة تضطلع فعلا بدور في تهيئة بيئة تمكينية مواتية تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى المعلومات والموارد البشرية وأسواق رأس المال. ويعد قيام قطاع مالي ناجع ونموه شرطا أساسيا لتنمية قطاع خاص قابل للحياة؛ بيد أن حصول مشاريع الأعمال الصغيرة على الأموال المصرفية بأسعار فائدة يمكن احتمالها أمر بالغ الصعوبة بشكل عام. ولتقويم هذا الوضع، فضلا عن الاسراع في تحقيق هدف تنمية الأسواق المالية، أنشئت في اليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وماليزيا مؤسسات مالية متخصصة. وأسهمت هذه المؤسسات في نمو هذا القطاع. وعلى الرغم من أن التمويل القائم على السياسات العامة يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن بواسطتها للحكومات أن تدعم قيام أسواق مالية سليمة، فإنه ينبغي ألا يستخدم إلا كتدبير مؤقت للتغلب على بعض "جوانب فشل السوق" مثل العوامل الخارجية، و"ندرة العوائد الشمبيترية" و"مبدأ الخطر المتزايد"، كما أشير في "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤"، الذي أعده الأونكتاد. وينبغي ألا تنفذ أي تدابير من هذا القبيل إلا على نطاق صغير وأن تهدف إلى تعزيز الجزء القاصر من الأنشطة المالية الخاصة، إلى الوقت الذي تكتسب فيه هذه الأخيرة القدرات لتوفير رأس المال وإدارة المخاطر في الأجل الطويل. وأوجز بعد ذلك ثلاثة اعتبارات هامة لدى تطبيق التمويل القائم على السياسات العامة: (أ) من شأن الإفراط في توفير الائتمان للسوق المالية خلق ضغوط تضخمية وعدم كفاءة في تخصيص الموارد القابلة للاستثمار النادرة؛ (ب) ينبغي ألا تكون الميادين المالية المحددة في وضع تنافسي مع ميادين المؤسسات المالية الخاصة؛ (ج) إزالة التأثير الحكومي في عملية اتخاذ قرارات الإقراض من جانب المؤسسات المالية شبه الحكومية. وقد كان التمويل القائم على السياسات العامة في اليابان ناجحاً بسبب ظروف الاقتصاد الكلي التي جرى في ظلها. ومن الأمور الوثيقة الصلة بالموضوع في هذا السياق احتواء الضغوط التضخمية من خلال تنفيذ سياسات جيدة لإدارة الاقتصاد الكلي، مقترنة بصرامة مالية أتاحت إبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات توازن منخفضة واجتذبت، بالتالي، مدخرات الشعب الياباني من دون أن تضعف نزعته إلى التوفير. وعلاوة على ذلك، أمكن، من خلال حوافز مثل الإعفاءات الضريبية، إنشاء نظام لاستبقاء فائض المدخرات النقدية للأسر في معدلات إيداع أخفض من معدلات المصارف التجارية. وهكذا أمكن، بفضل التمويل القائم على السياسات العامة، تخفيف العبء عن ميزانية الحكومة. وأخيراً، ساعد برنامج ضمان القروض الذي تطبقه المصارف التجارية في تقديم أموال إضافية إلى السوق، مما زاد في تعزيز برنامج الإقراض الحكومي القائم على السياسات.

٨- وأكد ممثل **أسبانيا**، وهو يتحدث باسم **الاتحاد الأوروبي**، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها أداة للنمو الاقتصادي. وقال إن الوثائق المفيدة التي أعدتها الأمانة أشارت إلى أشكال عدة من

التمويل الذي تقدمه المؤسسات الائتمانية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية التي تلبي حاجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أن أساليب تشكيل وبناء رأس مال المخاطرة تستحق المزيد من الاهتمام. وهناك حاجة إلى دراسة التمويل غير الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو تمويل يعتبره شكلاً من التمويل التكميلي. وإن إنشاء آليات تمويل قابلة للحياة يتوقف، لا على تطوير النظام المالي ونظم المعلومات فحسب، بل أيضاً على تكاليف المعاملات نظراً إلى أنها تؤثر في عوائد الاستثمار، ومن ثم في توافر الائتمان. وأكد عدم تجانس المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وضعفها النسبي في التأثير في التقلبات الاقتصادية وفي تغيرات السوق. وقال إن حل هذه المشاكل أمر ضروري. وإن اختتام المداولات بنجاح ينبغي أن يقود إلى تنفيذ إجراءات ملموسة على وجه السرعة. وربما كانت هذه الإجراءات أهم مرحلة من مراحل العمل الجاري.

٩- وأعرب ممثل الصين عن تقديره للجودة العالية للوثائق التي أعدتها الأمانة. وقال إن مسألة التمويل تتسم بأهمية على نطاق العالم لأن إمكانية التمويل الذاتي لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تكاد تكون محدودة دائماً. ومصادر التمويل الرئيسية، أي المصارف، هي، بالتعريف، مؤسسات تنزع إلى الربح، وإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي تعتبر عادة أضعف من الناحية الاقتصادية إن لم تعتبر غير ذات شأن، قلما تكون في وضع يتيح لها في البداية ضمان ربح للمقرضين. وكل هذه الأمور تجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم غير جذابة من الناحية المالية. ومن ثم، فإن تعزيز وتحسين النظم المالية الوطنية من شأنهما أن يحسنا فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل في البلدان النامية. وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن. ومن المأمول أن توفر تجارب البلدان الأخرى إرشادات عملية بشأن القرارات المتعلقة بتصميم السياسات، كما أن تبادل الآراء بين الخبراء من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في توسيع المعرفة بهذا الموضوع الهام.

١٠- واسترعت ممثلة رومانيا النظر إلى أن التمويل يشكل العامل الرئيسي الذي يعوق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدها. وعلى الرغم من بذل جهود لتحديث النظام المصرفي في البلد، فإن عدم توفر تمويل في الأجلين المتوسط والطويل وبشروط معقولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الوقت الحاضر أمر يضر بعمليات هذه المشاريع. وأدى رفع اسعار الفائدة إلى جعل تمويل الديون غير جذاب. ونتيجة لذلك، يضطر منشئو المشاريع إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على مواردهم الخاصة، وهي موارد ثبت في كثير من الأحيان أنها غير كافية. ويطبق الآن مخططان لتقديم قروض ميسرة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كجزء من سياسة الحكومة في دعم هذه المشاريع. وأخيراً، أعربت عن ثقتها بأن الدورة ستتيح للبلدان الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى فيما يتعلق بإنشاء آليات مالية فعالة ووضع سياسات لتيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية، ومعايير لتقييم عمليات التدخل الحكومية وما يتصل بها من إجراءات لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وآليات لتعزيز التعاون الدولي من أجل تعزيز النمو من خلال تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١١- واسترعى ممثل اندونيسيا النظر إلى استنتاج تم التوصل إليه في المناقشة التي اختتمت مؤخراً حول دور المؤسسات في التنمية في سياق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومفاده أن من الأهمية بمكان توسيع الاتصالات والروابط فيما بين مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من خلال أمور، منها تنظيم اجتماعات لمؤسسات الأعمال، ونشر المعلومات عن البلدان النامية، وتقديم الدعم إلى الجمعيات التجارية

مثل غرف التجارة والشركات التجارية وغيرها، وتعزيز المشروعات المشتركة، وعقد اجتماعات بين المشترين والبائعين استناداً إلى تحديد دقيق للإمكانات التجارية. وقال إن كل هذه الأمور وثيقة الصلة باهتمامات الفريق العامل المخصص الحالي. وإن قطاع المؤسسات جزء لا يتجزأ من أنشطة القطاع الخاص ويمكن أن يصنف بوصفه عامل تنمية. وبالتالي، لا يمكن استبعاده من قرارات السياسة العامة. وإن الدعم الفني لعمل الأونكتاد في هذا المجال يفيد في تمكين قطاع المؤسسات من مجابهة الأسواق العالمية على نحو أفضل، بعد أن تم اختتام جولة أوروغواي. وأضاف قائلاً إن الكثير من التدابير التي تتخذ في أسواق البلدان المتقدمة تشكل عقبات أمام ولوج مؤسسات البلدان النامية إلى الأسواق. وينظر إلى برنامج التصدير في اندونيسيا على أنه محرك النمو الاقتصادي والرفاه. وقد أنشئت لهذه الغاية وزارة للتعاونيات والمؤسسات الصغيرة. وقال في الختام إن على الأونكتاد أن يضطلع بدور هام في اعطاء دفع جديد لوضع برامج تصدير عملية المنحى.

١٢- وأعرب المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية** (البرازيل) عن ثقته بأن الدورة الحالية للفريق العامل المخصص ستسفر عن نتائج إيجابية مثل النتائج التي أسفرت عنها الدورة الأولى. وقال إن الوثائق التي أعدت لهذه الدورة، فيما يتعلق بمشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإمكاناتها، ذات فائدة كبيرة لمقرري السياسات في كلا الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في بلدان المنطقة. وإن مجموعته تؤيد تماماً العمل الجاري في هذا المجال. وشدد على أن من المعروف تماماً أن نجاح برامج التنمية يتوقف على حيوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣- وأشار ممثل **الجمهورية التشيكية**، قبل أن ينتقل إلى المؤسسات المالية التي تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلده، إلى العوامل التي كانت مفروضة خارجياً والتي كان لها أثر ضار في الأجل الطويل بالتنمية الاقتصادية لتشيكوسلوفاكيا السابقة، وهي بلد كان يعرف دولياً بجودة منتجاته الصناعية. بيد أن الجمهورية التشيكية قامت، منذ بدء عملية التحول الاقتصادي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وبخاصة منذ تقسيم تشيكوسلوفاكيا السابقة في عام ١٩٩٣، بإجراء إصلاحات اقتصادية تسلم أيضاً بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للتنمية الاقتصادية. ويرد في العرض القطري الذي قدم إلى الدورة وصف مفصل لتدابير الدعم لصالح هذه المشاريع. وقال إن المؤسسات المالية الرئيسية المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي مصرف الضمان والتنمية التشيكي - الموراڤي، ومصرف التصدير التشيكي. ويقدم الأول مساعدة مالية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل ضمانات لدعم الأسعار ومساهمات في مدفوعات الفائدة، بينما يمول الثاني ائتمانات التصدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من المؤسسات بشروط أكثر مؤاتاة من الأسعار والشروط السائدة في السوق. وشدد في الختام على أن دعم الدولة يجب أن يحفز جهود إنشاء المشاريع لا أن يحل محلها. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تشجيع منشئي المشاريع المحتملين على بدء أعمالهم التجارية وأن تساعد منشئي المشاريع القائمين على الابتكار والنمو، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى قواعد دقيقة لضمان أنجع استخدام ممكن لوسائل الدولة المحدودة.

١٤- وبدأ ممثل **نيجيريا** بتهنئة الرئيس على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة وأثنى على جميع الذين اشتركوا في الأعمال التي أنجزت حتى الآن، كما يتضح من موجز تلك الدورة. وقام بعد ذلك بتقديم العرض القطري لنيجيريا الذي أتيح للدورة. وهو يتناول تجربة بلده فضلاً عن قضايا ناقشها الفريق العامل في دورته الأولى حول مسألة تعبئة المدخرات المحلية من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

واشار إلى مصادر مختلفة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا، ومنها رأس المال السهمي الشخصي، والإقراض المحلي (العائلي)، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والصناديق الوطنية الخاصة، والمصارف. ومع ذلك، لم يكن تدفق الائتمانات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم طاغياً. وكانت المؤسسات المالية الخاصة تتولى تمويل القطاع العام منذ أن بدأ العمل ببرنامج التكييف الهيكلي في عام ١٩٨٦. غير أن المصارف التجارية والمصارف التي تتوخى الربح كثيراً ما تفضل دفع جزاءات بسبب عدم التقيد بالقواعد على الالتزام بتخصيص عشرين في المائة من أموالها الممكن إقراضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ساعية إلى تجنب الديون العالية الأخطار. وعلاوة على ذلك، فإن أداء مؤسسات التمويل الإنمائي في توفير الخدمات المالية والخدمات المتصلة بها كان غير مناسب. وعدَّد بعد ذلك العقبات التي تعترض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي عقبات ناشئة عن أوجه ضعف في أحوالها الهيكلية. ولجعل هذه المشاريع أكثر جاذبية للمؤسسات المالية، أُنشئ مخطط لضمان الائتمانات في نيجيريا. وقد صمم برنامج الخصخصة والتسويق من أجل تحويل الأوراق المالية الموجودة في حوزة الحكومة الاتحادية إلى أيدي الأفراد العاديين والشركات، وقد ساعد هذا البرنامج إلى حد كبير على طرح أسهم جديدة في البورصة النيجيرية، وحفز نمو سوق رأس المال، ووسع قاعدة مالكي الأسهم. وبسبب ضخامة الخسائر التي تكبدتها الحكومة، اُوقف بيع الأسهم في المؤسسات العامة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وطُبقت سياسة جديدة هي الايجار التعاقدي، الذي يتم بموجبه تأجير أصول ٢٠ مؤسسة عامة لمنشئي مشاريع محليين أو أجانب على أساس "وضعها القائم". وصمم برنامج التعاون التقني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار البرنامج القطري الرابع الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنيجيريا. وهو يتألف من خمسة برامج فرعية تشمل التنمية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية بغرض تعزيز وتقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم للنهوض بالتنمية الاقتصادية والتخطيط لها ورصدها، وبخاصة عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشرعت نيجيريا في اتخاذ إجراءات الهدف منها تعزيز الديمقراطية في نظامها السياسي، وهي تقدر إلى حد كبير ما يبديه المجتمع الدولي في هذا المسعى من روح التفهم والدعم وما يوفره هذا المجتمع، وبخاصة البنك الدولي، من التعاون المالي والتقني وغيره من أشكال التعاون.

١٥- وقال ممثل مصر إن التمويل يعد من أهم العقبات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون لهذه المشروعات دور رئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وفي خلق فرص العمل، فإنها تحتاج إلى التمويل لتكوين رأسمالها وإلى رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل الجاري. وبالتالي، من الأمور الحيوية أن تحصل على الموارد المالية. وفي مصر، قدم كل من مصارف القطاع العام الأربعة ١٠ ملايين جنيه مصري إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما ساهمت المصارف في إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان وقامت الشركة بمنح ضمانات بلغت جملتها ٢٢٨ مليون جنيه مصري، وتتعاون المصارف مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لضمان المخاطر التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولإعداد دراسات الجدوى اللازمة للمناطق الجغرافية المختلفة القادرة على استيعاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفيرها للراغبين في إقامة تلك المشروعات.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٦- افتتح الرئيس الدورة الثانية للفريق العامل المخصص في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٧- ذكّر **الرئيس** بأن الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية انتخب في دورته الأولى التي عـُقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٥ مكتباً يتألف من رئيس وخمسة نواب للرئيس ومقرر، على أساس أن يظلوا في مناصبهم طيلة مدة الفريق العامل المخصص. وبذا، كان أعضاء مكتب الدورة الثانية كما يلي:

الرئيس:	السيد انطوني هيل	(جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد ج. يامباو	(الفلبين)
	السيد ر. وبر	(سويسرا)
	السيد ف. سكلياروف	(الاتحاد الروسي)
	السيد م. محمد سالم	(مصر)
	السيدة ف. فونسيكا	(فنزويلا)
المقرر:	السيدة هـ . بوث دي جيوفانّي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٨- أقر الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الافتتاحية ٥ مشروع جدول أعماله المؤقت (TD/B/WG.7/5) كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التفاعلات بين تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية:

(أ) توليد الادخارات المحلية

(ب) الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل

٤- تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعماً لوضع سياسة تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

هاء - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]